تونس ٧ نوفمبر

عيسى يوسف اللموشي

الفلاحة :

إجراءات لتحقيق الانطلاقة

الفلاحة :
اجراءات لتحقيق الانطلاقة

ر . د . م.ك : 6 ـ 21 ـ 915 ـ 9973

فهرس

اجراءات تشجيعية لتنشيط القطاع 7

الاصلاحات الهيكلية والعقارية 15

تنمية الجهات 23

اجراءات لمواجهة الجفاف 27

اجراءات للمساعدة على انطلاق الموسم الفلاحي
1989/1988 في ظروف طيبة 31

وضع الخطط القطاعية حيز التطبيق 37



تقديم

ان تعبئة الطاقات قصد ضمان تواصل التنمية الفلاحية على نسق حثيث ، وتهيئة الظروف الملائمة لمرافقة الجهود المبذولة من قبل الفلاحين ومساعدتهم على تحقيق الاهداف المرسومة للفلاحة وخاصة في مجال الاكتفاء الذاتي الغذائي ، تشكلان القاعدة الاساسية لعمل الحكومة منذ تحول السابع من نوفمبر 1987 .

فقد اتخذت عديد الاجراءات للمساعدة على نمو قطاعات حيوية مثل غراسة الزيتون ، والصيد البحري والانتاج الحيواني ... مع اعداد خطط لتنمية هذه القطاعات . والى جانب ذلك فان الملفات الكبرى المتعلقة باراضي الدولة ومياه الري والصناعات الغذائية وتشجيع الاستثمار الفلاحي قد وقع درسها ووضعت خطط موضع التنفيذ في هذه المجالات الحيوية قصد جعل قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية ينمو بأكثر سرعة .

إجراءات تشجيعية لتنشيط القطاع

حرصا من السلطات العمومية على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق نمو حثيث ومتواصل لقطاع الفلاحة وضمان محيط مناسب لحث المنتجين على استغلال اراضيهم بصورة افضل وتحسين مداخيلهم ، وسعيا منها الى تقليص الفوارق بين الجهات وذلك بإيلاء المناطق الأقل حظا عناية خاصة ، اتخذت هذه السلطات خلال موسم 1987 ـ 1988 جملة من الاجراءات تتعلق بـ :

1 ـ مراجعة مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري

ان مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري الصادرة بتاريخ 6 اوت 1982 قد وقعت مراجعتها في افريل 1988 .

وتخص الاحكام الجديدة من هذه المجلة :

ـ توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل نشاطات الخدمات المرتبطة بالانتاج الفلاحي او الصيد البحري .
ـ شروط استغلال الاراضي الفلاحية التي هي على ملك الدولة من قبل شركات الاحياء والتنمية الفلاحية التي باستطاعتها تسويغ هذه الاراضي لمدة يمكن ان تصل الى اربعين عاما .

- تحسين الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة لباعثي المشاريع
- اعطاء امتيازات للنشاطات ذات الاولوية والتي تساعد على تحقيق اهداف المخطط وخاصة في مجالي الاكتفاء الذاتي الغذائي والنهوض بالصادرات من منتوجات الفلاحة والصيد البحري (اعفاء المرابيح المتأتية من الأنشطة ذات الأولوية من الاداء على المرابيح ، تخفيض اضافي لنسبة الفائدة ...)

- تمتيع المشاريع من صنف «ج» الخاصة بزراعة الحبوب المسقية بالامتيازات المنصوص عليها بالصندوق الخاص للتنمية الفلاحية بالاضافة الى الامتيازات التي أقرتها المجلة وتمكينها من الحصول على منحة بعنوان اقتناء آلات فلاحية .

- اعطاء امتيازات خاصة للفلاحين الشبان وكذلك للصيادين والفنيين الشبان .

ومن أهم هذه الامتيازات المخولة لفائدة الفلاحين والصيادين الشبان والفنيين منح اعتماد يقع ارجاعه لا يتجاوز 80 بالمائة من التمويل الذاتي المطلوب ، وقروض عقارية للفلاحين الشبان والفنيين ، واعتماد للانتصاب يقع ارجاعه بالنسبة للفنيين واسناد اعتماد يقع ارجاعه للفنيين المتصرفين في شركات فلاحية بعنوان مساهمتهم ...)

- اسناد امتيازات لانشطة الخدمات : (اعتماد يقع ارجاعه ، تخفيض في نسب الفوائض ، اعفاء من الاداء على المرابيح مدة عشرة اعوام ...)

- اسناد امتيازات اضافية للجهات ذات الظروف المناخية الصعبة والولايات الساحلية التي مواردها من الصيد البحري ناقصة الاستغلال .

وهذه التشجيعات ستمكن خاصة من اضفاء نسق اسرع على تحقيق المشاريع المندمجة،ذلك ان الهدف هو بعث ثلاثة آلاف مشروع خلال المخطط السابع .

2 ـ ملاءمة سياسة القرض مع مقتضيات التنمية .

سعيا الى تنمية القطاع الفلاحي ودعم انتعاشته تم اتخاذ اجراءات خلال الموسم 1987 ـ 1988في مجال القرض الفلاحي ، وهي تتعلق بـ :

أ) دعم القروض التي لم تسدد :

ان القروض التي لم يقع تسديدها ما برحت في ازدياد طوال السنوات الاخيرة وقد بلغت مقدار 152 مليون دينار منها 35 مليون من الفوائض . وهذا الوضع الباعث على الانشغال نتج عنه شعور بالاحباط لدى البنوك وحرمان عدد كبير من الفلاحين يقارب 120.000 من الحصول على قروض فلاحية .

وسعيا الى تسوية هذه الوضعية ، قررت السلط العمومية في عام 1987 دعم الديون غير المسددة التي تم احصاؤها بتاريخ 1986/12/31 .

وتخلت الدولة عن 100٪ من الفوائض المتعلقة بهذه الديون غير المسددة كما تخلى البنك القومي التونسي عن 50٪ من الفوائض العائدة اليه بهذا العنوان .

وفي 1987/7/31 وهو الاجل المحدد لضبط ملفات اعادة جدولة الديون ، كان عدد الفلاحين الذين أمضوا على عقودهم عشرة الاف فحسب (تسعة وعشرون مليون دينار من القروض أعيدت جدولتها .) .

واعتبارا لهذا الوضع تقرر :

- تمديد الاجل النهائي الى 87/12/31
- توسيع مجال الاستفادة من اعادة جدولة الديون ليشمل المنخرطين بجمعيات الضمان التعاوني وتعاضديات البرنامج العالمي للتغذية (بام) .
- تمديد الاجل المحدد لتسديد الديون بسنة بالنسبة للفلاحين الذين تقدر الديون المخلدة بذمتهم باقل من الف دينار .

وفي 4 ماي 1988 بلغ عدد الفلاحين الذين استفادوا من اعادة جدولة ديونهم اربعين الفا وارتفعت المقادير التي شملتها اعادة الجدولة ثمانية واربعين الف دينار .

ب) مراجعة القواعد المعتمدة عند اسناد القروض المخصصة لاقتناء معدات :

امام ارتفاع اسعار المعدات الفلاحية من جرارات وحاصدات ودراسات خلال العامين الاخيرين (1986 ـ 1987) نتيجة للتخفيض من قيمة الدينار وارتفاع كلفة الانتاج ادخلت تحسينات على القروض المسندة لاقتناء هذه المعدات . من ذلك ان مبلغ القرض قد حدد بثمانين بالمائة من ثمن الالة المزمع اقتناؤها . ووقع تمديد فترة تسديد الدين من خمسة اعوام سابقا الى سبعة كما خفض التمويل الذاتي الى 10٪ واحدثت منحة تغطي 10٪ من ثمن الآلة .

ج) الترفيع بنسبة 15٪ من القروض الموسمية بالنسبة لموسم 1987 ـ 1988

وقد اتخذ هذا الاجراء لتمكين الفلاحين من مواجهة ارتفاع تكاليف الاستغلال .

د) تأجيل تسديد ديون فلاحي الحبوب ومراجعة نسب تدخل البنوك اثناء موسم 1987 ـ 1988 .

سعيا الى ادخال الامان على نفوس فلاحي الحبوب وضمان انطلاقة طيبة للموسم الفلاحي 1988 ـ 1989 قررت الحكومة :

تأجيل مواعيد تسديد الديون بالنسبة لفلاحي الحبوب مهما كان حجم الاراضي المستغلة من جانبهم واهمية الصابة التي جنوها . وهذا الاجراء مثل التشجيعات التي منحت لفلاحي الحبوب لحثهم على تسليم محاصيلهم من الحبوب الى المؤسسات المكلفة بالتجميع والخزن يهدف الى تجميع اقصى ما يمكن تجميعه من صابة 1987 ـ 1988 للاستجابة الى حاجة البلاد من البذور اللازمة لموسم 1988 ـ 1989 .

- مراجعة نسب تدخل البنوك في تمويل القروض الموسمية لعام 1988 - 1989 .

وعلى هذا الاساس سيقع الترفيع في قيمة القرض من 55٪ من تكاليف الاستغلال الى 80٪ وينحصر مقدار التمويل الذاتي في 20٪ .
لكن فيما يخص فلاحي الحبوب الذين جنوا محصولا يفوق 10 قناطير في الهكتار فان مقدار القرض سيبقى في حدود 55٪ من كلفة الاستغلال .

3 - تحسين الاسعار في مستوى الانتاج .

ان سياسة تعديل اسعار المنتوجات الفلاحية التي تم اقرارها في اطار المخطط السابع قد شملت في عام 1988 الحبوب وزيت الزيتون ولحم البقر . ففيما يتعلق بالحبوب وقع الترفيع في الاسعار في مستوى الانتاج بالنسبة لما كانت عليه في عام 1987 فصارت 21د للقنطار من القمح الصلب مقابل 18,5د و 19 دينار للقنطار من القمح اللين مقابل 17د و 14د للقنطار الواحد من الشعير مقابل 12د و 17د للقنطار من التريتيكال مقابل 15د

كذلك فان التسبقة المدفوعة لمنتجي زيت الزيتون بالنسبة لموسم 1987 - 1988 قد وقع ضبطها في مقادير تتراوح بين دينار للكيلو غرام (اربع درجات حموضة) و 1.250د (0,3 درجة حموضة) في حين كانت هذه المقادير تتراوح بين 0,870د و 1,100د في الموسم السابق .

ومن ناحية اخرى فان مقدار الملحق الذي تقرر دفعه للمنتجين بعنوان موسم 1986 قد حدد بخمسين مليما للكيلو من الزيت .

وفيما يتعلق بلحم البقر ، فان اسعار تدخل شركة اللحوم قد تم تعديله في بداية عام 1988 في مستوى 2,600د للكيلو عوضا عن 2,300د في السابق . واضافة الى ذلك فان مجلس الوزراء المنعقد في 15 افريل 1988 قد اقر مبدأ تحرير اسعار اللحوم عند الاستهلاك .



الإصلاحات الهيكلية والعقارية

شهدت الاوضاع العقارية منذ بداية الاستقلال تحسينات هامة . وبالرغم مما بذل من جهود عظيمة في هذا المجال فان بعض الضغوط التي ما تزال قائمة تعطل الانطلاقة التنموية وتحول دون تكثيف الزراعة وتنمية الاستثمارات في القطاع الفلاحي .

وفي اطار التوجهات التي اقرها المخطط السابع والهادفة الى رفع هذه الضغوط ، شهدت سنة 1987 ـ 1988 تطبيق الاصلاحات التالية :

1 ـ مواصلة عملية تركيز الفنيين في الاراضي الدولية

ان ما اقدمت عليه الدولة من تشجيع للمهندسين والفنيين على الاستقرار بقطع من الاراضي الدولية هو عمل يرمي الى تحقيق هدفين اثنين :

ـ استغلال خبرة الفنيين بتركيزهم على قطع من الاراضي الدولية وجعلهم اقطاب اشعاع على ما حولهم .

ـ الاسهام في حل مشكل تشغيل الشبان المتخرجين من المعاهد والمدارس الفلاحية .

وهذه السياسة المتمثلة في تركيز الفنيين على الاراضي الدولية تشكل وسيلة من الوسائل المتوخاة لاحياء الاراضي الدولية على الوجه

الامثـل . وبالاضـافة الى ذلك فـان مجلة الاستثمارات الفـلاحيـة الجديدة قد أقرت للفنيين امتيازات اضافية معتبرة .

اما بخصوص الانجازات فتتمثل في :

- تركيز 173 فنيا على مساحة تبلغ 10.800 هكتار
- تركيز 25 فنيا على مساحة تبلغ 2.250 هكتارا وهي عملية في طور الانجاز
- الاعـلان عن اسناد 61 قـطعة من الاراضي الدوليـة تمسـح 2.760 هكتارا ويجري العمل حاليا على اختيـار من ستسند اليهم القطع من الفنيين .
- تركيز 16 فنيا في المناطق العمومية التابعة لمشروع لبنة (46 هكتارا) .

وبخصوص التوقعات ، فانه سيتم التفويت قريبا في 167 قطعة تمسح 15.000 هكتار . ويكون توزيعها على النحو التالي :

- تـركيز 45 فنيـا على مسـاحة 3.854 هكتارا متأتية من المؤسسات الفلاحية والتعاضدية المركزية للقموح .
- تركيز 100 فنيا على مساحة 10.831 هكتارا متأتية من القطع المبعثرة التابعة للمركبات الفلاحية .
- تركيز 22 فنيا على 200 هكتار بمنطقة العدالة من ولاية قابس .

2 ـ قانون الاراضي الاشتراكية

صادق مجلس النواب يوم 2 فيفري 1988 على قانون ينقح ويتمم القـانون المـؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبـط نظام الاراضي الاشتراكية .

ويهدف هذا القانون الى اضفاء مزيد من السرعة على اجراءات تصفية الاوضاع العقارية للاراضي الفلاحية وادماجها ضمن عملية الاحياء .

ومن جهة اخرى فقد تم اتخاذ قرار في مجال تيسير التفويت في الاحباس العامة يرفع التجميد الذي كان قائما بالنسبة لقرابة 200.000 هكتار من الاراضي

3 ـ مشروع قانون يتعلق بالشركات الفلاحية خفية الاسم

عملا بالقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء المضيق المنعقد يوم 22 ديسمبر 1987 ، اعدت لجنة تضم ممثلين عن عدة وزارات مشروع قانون يتعلق بشروط ممارسة النشاطات الفلاحية من طرف الشركات خفية الاسم . ويضبط المشروع الشروط التي يمكن عند توفرها ، ان يقع الاعتراف لهذه الشركات بحق ملكية اراض فلاحية (مساهمون يحملون الجنسية التونسية ، الحفاظ على الوحدة الاقتصادية لهذه الاراضي بعد التفويت فيها ...)
وهذا المشروع هو الان معروض على نظر مجلس النواب .

4 ـ اعادة تنظيم ديوان الاراضي الدولية ليصبح مجمّع شركات

في 22 ديسمبر 1987 اتخذ قرار يقضي باعادة تنظيم ديوان الاراضي الدولية في اتجاه بعث مجمع شركات يضم شركات للاحياء والتنمية الفلاحية وشركات للاستغلال تخضع لاشراف ديوان الاراضي الدولية .

ومشروع المرسوم المتعلق باعادة تنظيم ديوان الاراضي الدولية هو الان في طريقه الى الصدور . وينص على انه بامكان ديوان الاراضي الدولية ان يبعث على الاراضي الشاسعة الراجعة اليه بالنظر نوعين من الشركات الفرعية .

ـ شركات تنمية وذلك في الاراضي التي مازالت تحتاج الى عمليات احياء وتنمية كبيرة .

ـ شركات استغلال وذلك في المساحات التي بلغت فيها التنمية المستوى المناسب .

ويواصل ديوان الاراضي الدولية الاضطلاع بالمهام التالية :

ـ تخطيط واعداد الدراسات الخاصة بالتنمية

ـ البحث عن المصادر لتمويل مشاريع التنمية

ـ ابرام صفقات اطارية للتزود بالاسمدة والتجهيزات

ـ تقديم الدعم للمنتوجات الفلاحية على مستوى مسالك التوزيع وخاصة عند التصدير .

وقد وقعت مناقشة اتفاقية نموذجية من طرف لجنة تضم ممثلين عن جملة من الوزارات المعنية في اجتماع انعقد يومي 21 و 23 جوان وهذه الاتفاقيات التي تخص تسويغ اراض دولية فلاحية لشركات فرعية هي الان في المرحلة الاخيرة من اعدادها .

وحسب البرنامج ستشهد بداية الموسم الفلاحي 1989/88 انطلاق عدد من هذه الشركات يتراوح بين ثلاث وست .

5 ـ المحافظة على الاراضي الدولية ومراقبتها

ـ اقر المجلس الوزاري المضيق الذي انعقد في 27 جوان 1988 اجراءات من شانها ان تحفظ الصبغة الفلاحية للاراضي الدولية وان تضمن استغلالها بصورة افضل ومن اهمها :

ـ اجراء متابعة على استغلال الاراضي الدولية حتى تؤدي هذه الاراضي وظيفتها الاقتصادية على الوجه المطلوب .

ـ اعداد النصوص الترتيبية والاجراءات العملية لتفادي التجاوزات وذلك باجراء مراقبة مستمرة على استغلال هذه الاراضي .

اعادة النظر في القانون الخاص بالتفويت في الاراضي الدولية بصورة تعطي الاولوية للشباب وتعتمد مقاييس موضوعية لاسناد هذه الاراضي (الرتبة والتصرف المباشر والخبرة والعمر) .

6 ـ بعث ثلاث غرف فلاحية إحداها بشمال البلاد والاخرى بالوسط والاخرى بالجنوب

وهذه الغرف التي تخضع لاشراف وزارة الفلاحة تشكل مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي . فهي تضطلع بمهمة استشارية وتوافي السلطة العمومية بكل المعلومات والاراء التي تتعلق بمختلف المواضيع الخاصة بالقطاع الفلاحي والصيد البحري في الجهات التي تنتمي اليها كما انها تقدم اقتراحاتها حول الوسائل التي يمكن اعتمادها لتنمية هذه المناطق وتحسين ظروف العيش في اريافها .

وبالاضافة الى الدور الاستشاري الذي تضطلع به الغرف الفتية فانها تسهم في النهوض بالفلاحة وقطاع الصيد البحري في مناطقها وتشارك في حملات الارشاد والتوعية التي تنظم لفائدة الفلاحين والصيادين والخاصة بالطرق الفنية والوسائل العصرية الكفيلة بتحسين الانتاج الفلاحي ومنتوجات البحر .

7 ـ مشاريع قوانين تحت الدرس

ـ مشروع قانون يتعلق بالحد من تجزئة الاراضي المهيئة بالدرجة الاولى للزراعات الكبرى : تم اعداده واحالته على الوزارات المعنية للدرس وابداء الراي

ـ مشروع قانون يتعلق بتوسيع مشمولات وكالة الاصلاح الزراعي في المناطق السقوية العمومية لسحبها على الاراضي الخارجة عن هذه المناطق .

هذا المشروع بصدد الانجاز مع المصالح المعنية .
- مشروع مجلة للمحافظة على المياه والتربة :
تم اعداد نص اولي وجه الى الوزارات المختصة والاتحاد القومي للفلاحين لدرسه وابداء الراي فيه .

تنمية الجهات

لقد تم عقد مجالس وزارية مضيقة في شهر ديسمبر 1987 واتخاذ عدة اجراءات لفائدة مختلف الجهات :

- **ولايات الجنوب** : (المجلس الوزاري المضيق ليوم 1987/12/4)

* حفر 468 بئرا سطحية
* تهيئة 120 كلم من الطرقات
* تكثيف الاشغال الخاصة بالمحافظة على المياه و حماية اديم الارض
* تحسين المراعي وتنمية تربية الماشية
* الغاء الديون المتخلدة بذمة الـ (A.I.C)
* اعتمادات اضافية تقدر بـ 0,4 م.د لتجهيز واستغلال الابار
* اعتمادات اضافية تقدر بـ 1 م.د لمقاومة التصحر .

- **ولايات الوسط الشرقي والشمال الشرقي** : (المجلس الوزاري المضيق ليوم 26 ـ 12 ـ 1987)

* اعتمادات قيمتها 0,5 م.د لتجهيز واستغلال الابار الموجودة .

* تعريفة تفاضلية للمياه المستعملة في الري التكميلي للحبوب وفي الزراعات العلفية في المناطق السفلى لوادي مجردة .
* اعتماد اضافي يبلغ 0,5 م.د لتزويد المناطق الريفية النائية بالماء الصالح للشراب
* اعتمادات اضافية بقيمة 2 م.د لخلق مواطن شغل لفائدة الشباب

- اجراءات لفائدة ولايات الشمال الغربي والوسط الغربي .

(المجلس الوزاري المضيق ليوم 12/12 ـ 1987)
* تجهيز واستغلال الابار العميقة الموجودة (1,5 م.د)
* وضع معدات ضخ على ذمة الفلاحين قيمتها 6 م.د وذلك في شكل قرض بنكي .
* اعتماد اضافي قدره 0,5 م.د لتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب .
* اعتمادات اضافية قدرها 6,5 م.د لفائدة برنامج التنمية الريفية المندمجة تخصص لانجاز 800 بئر سطحية وغراسة 10.800 هكتار
* تخصيص 1,550 م.د للزراعات العلفية في ولايات القصرين . وسليانة وزغوان والكاف وسيدي بوزيد والقيروان .

ومن جهة أخرى وفي نطاق برنامج مقاومة الجفاف ، فقد تقرر تجهيز 167 بئرا عميقة بمضخات ميكانيكية بقيمة 2,7 م.د . وقد تم الى غاية 9 جويلية 1988 تجهيز 54 بئرا عميقة بكامل معداتها. ومن المتوقع ان يتم تسليم بقية التجهيزات في موفى شهر جويلية 1988 .

إجراءات لمواجهة الجفاف



سعيا الى مواجهة الظروف المناخية الصعبة التي سادت خلال الموسم الفلاحي 1989/88 ، ضبطت الحكومة استراتيجية خاصة تمثلت في :

- حماية الماشية وذلك بتزويد المربين في المناطق المتضررة بالمواد العلفية باسعار مدعومة .

- تنظيم حملات وقائية تضمن حماية الماشية .

- تنظيم عمليات لانقاذ الزياتين وذلك بريّها وتقليمها تقليما مكثفا .

ومن ناحية اخرى ، وازاء زحف الجراد على بلادنا منذ اوائل مارس 1988 تمت تعبئة موارد هامة (10 م.د) لمقاومة هذه الافة .

هذا ، وقد شاركت تونس في عديد الاجتماعات التي نظمت مع البلدان المجاورة والمتضررة هي ايضا (الجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا)وكذلك مع المنظمة العالمية للاغذية والزراعة قصد تنسيق الجهود من اجل مقاومة الجراد .

إجراءات للمساعدة على انطلاق الموسم الفلاحي الجديد في ظروف طيبة

نظرا للنتائـج السيئة المسجلة في قـطاع الحبوب خـلال موسم 1988 ، اتخذت وزارة الفلاحـة بعد الاجـراءات اللازمة لضمـان انطلاق موسم الحبوب لسنة 1988 ـ 1989 في ظروف حسنة ، كما اقرت الحكومة اجراءات اخرى كفيلة بالتحكم اكثر في الوضع وبعث مشاعر الامن والاطمئنان في نفوس مزارعي الحبوب

ومن بين الاجراءات التي تم اتخاذها ، تجدر ملاحظة ما يلي :

ـ اقرار منحة التسليم السريع (1,5 دينار للقنطار بالنسبة للقمح الصلب و 0,9 د للقنطار بالنسبة للقمح اللين) .

ـ تأجيل مواعيد تسديد الديون بالنسبة الى فلاحي الحبوب مهما كانت مساحـة الارض المستغلة من جانبهم واهميـة الصابـة التي جنوها .

ـ مراجعة نسب تدخل البنوك في تمويل القروض الموسمية لعام 1988 ـ 1989 . وعلى هذا الاساس سيقع الترفيع في قيمة القرض من 55٪ من تكاليف الاستغلال الى 80٪ وينحصر مقدار التمويـل الذاتي في 20٪ولكن بالنسبة الى فلاحي الحبوب الذين جنوا محصولا يفوق عشرة قناطير في الهكتار فان مقدار القرض سيبقى في حدود 55٪ من كلفة الاستغلال

- اعفاء بشهر بالنسبة الى كراء الاكياس

وسعيا الى ضمان تزويد الفلاحين بحاجياتهم من بذور الحبوب المقدرة بـ 1,6 مليون قنطار اتخذت وزارة الفلاحة كل الاجراءات اللازمة .

وفعلا فمنذ بداية فيفري 1988 وعلى ضوء الآفاق غير المطمئنة للصابة ، اتخذت اجراءات قصد تكوين المخزون الاقصى في البذور واعطيت تعليمات لديوان الحبوب بالتوقف عن بيع الحبوب التي هي من انتاج وطني .

ومن ناحية اخرى فقد تضرر الفلاحون الى حد ما من جراء موسم 1987 - 1988 الذي كان قاسيا ، وهذا الامر ينبغي الا يحول دون سير الامور في موسم 1988 - 1989 في ظروف طيبة .

وهذا الموضوع قد وقع تدارسه اثناء جلسة عمل انعقدت بالبنك المركزي التونسي يوم 88/6/28 ضمت محافظ البنك المركزي ووزير المالية ووزير الفلاحة وكاتب الدولة لدى وزير الفلاحة المكلف بالانتاج الفلاحي والصناعات الغذائية والرئيس المدير العام للبنك القومي التونسي .

وفي نهاية هذا الاجتماع اقترح ان تقع تغطية الاعباء الزراعية لموسم 1988 - 1989 بنسبة 80٪ عن طريق القرض الفلاحي عوضا عن نسبة 55٪ المعمول بها عادة . اما فيما يخص فلاحي الحبوب الذين جنوا محصولا يفوق 10 قناطير في الهكتار فان نسبة 55٪ ستبقى سارية المفعول وسيتم دفع القروض على ثلاثة اقساط :

- 20٪ في جويلية
- 60٪ في غضون اوت - سبتمبر
- 20٪ في غضون فيفري - مارس

ويتوقف اسناد القروض على :

- امضاء الفلاح لعقد يدعم القروض المتخلدة بذمته .
- بتسديد الديون غير المسددة عام 1986 - 1987 بالنسبة للزراعات السقوية .

- تسليم الصابة **وذلك** لتمكين ديوان الحبوب من تكوين مخزون يستجيب لحاجة البلاد من البذور بالنسبة الى موسم 1988 - 1989 .

ومن ناحية اخرى وسعيا الى مساعدة الصغار من بين فلاحي الحبوب على تحقيق اكتفائهم الذاتي من الضروريات ، وهم فلاحو الحبوب الذين يزرع الواحد منهم مساحة تقل عن عشرة هكتارات ويغطون ما يقارب 320.000 هكتار من الحبوب (120.000 بالشمال و 200.000 بالوسط والجنوب) والذين ليس باستطاعتهم الاستفادة من القروض الفلاحية البنكية، اقترح تحقيق مشروع قرض مراقب يتم بعثه حسب نفس المقاييس التي بني عليها برنامج اعانة صغار ومتوسطي الفلاحين (APMANE) .

وَضْع الخطط القطاعيّة حيّز التّطبيق

خلال السداسي الاول من عام 1988 وضعت خطط تنمية من قبل وزارة الفلاحة تعلقت بقطاعات زيت الزيتون والصناعات الغذائية وتربية الماشية والمياه والصيد البحري .

وقد وقع درس مختلف الخطط المذكورة في جلسات وزارية .

1 ـ الخطة الخاصة بفلاحة الزيتون

شعورا من الدولة بوجوب النهوض بقطاع فلاحة الزيتون ، اتخذت الحكومة اثناء المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 1 افريل 1988 جملة من الاجراءات الهادفة الى دعم هذا القطاع ووقايته .

وتتمثل خاصة في :

ـ تنظيم عيد وطني للزيتونة

ـ احداث جائزة رئاسية لمكافأة احسن المنتجين للزيتون في كامل الجمهورية .

ـ تكليف الديوان القومي للزيت باحداث مشاتل عصرية للاستجابة الى حاجيات بلادنا من غرسات الزيتون .

ـ تشجيع المنتجين على اقتناء الغرسات (اسعار منخفضة)

ـ الحث على انشاء غراسات جديدة (برنامج يهدف الى غراسة 50 الف هكتار اثناء فترة المخطط) .

- تشجيع استعمال الاسمدة الازوتية بالترفيع من 15٪ الى 20٪ في نسبة المنحة المسندة لهذا الغرض .
- التشجيع على استعمال المقصّات للقيام بالتقليم المكثف للزياتين (بالترفيع من 15٪ الى 30٪ من نسبة المنحة) .
- التشجيع على استعمال المعدات الخاصة للمعالجة (رشّاشات او مرشات) بالترفيع في نسبة المنحة من 15 الى 20٪

- تمكين المنتجين من :

* منحة تقدر بمائة مليم عن كل اصل زيتون بالنسبة لمن يملك اقل من 3.000 عود زيتون
* منحة تقدر بثمانين مليما عن كل اصل زيتون بالنسبة لمن يملك اكثر من 3.000 عود زيتون .
* الاحتفاظ بمبدأ احداث صندوق خاص للنهوض بشجرة الزيتون في مستوى الانتاج يتعين ضبط مصادر تمويله فيما بعد .
* ضبط مقدار الملحق بالنسبة الى سنة 1986 ـ 1987 بخمسين مليما عن الكيلو زيت .
* الاحتفاظ بمبدأ رفع الاسعار في مستوى الانتاج والاعلان عن ذلك قبيل كل موسم زيتون .
* الاحتفاظ بمبدأ تحديد سعر نهائي مضمون في مستوى الانتاج في بداية موسم 1988 ـ 1989 واعداد النصوص القانونية الخاصة بذلك .

كل هذه الاجراءات من شأنها مساعدة الفلاحين على النهوض بغراساتهم وايلائها مزيدا من العناية بفضل المساعدات والمنح العديدة المتاحة لهم .

كل هذه الاجراءات هي بصدد التجسيم وخاصة منها صندوق النهوض بقطاع فلاحة الزيتون الذي انشىء بمقتضى قانون المالية الاضافي الصادر بتاريخ 2 جوان ....

2 ـ قطاع الصناعات الغذائية

ان قطاع الصناعات الغذائية يحتل مكانة هامة ضمن اقتصادنا الوطني . فهو يضم 3.500 مؤسسة تشغل 34 الف مواطن ويسهم في حدود 3,1٪ في الناتج الداخلي الاجمالي وبنسبة 40٪ في الصادرات الفلاحية والغذائية .

ومع ذلك فبالرغم عن التطور المنتظم الذي يشهده قطاع الصناعات الغذائية (2,2٪ في القيمة المضافة) فان هذا القطاع ما يزال يواجه عدة ضغوط تعرقل نموّه .

وسعيا الى تجاوز هذه الصعوبات اتخذت الحكومة اثناء المجلس الوزاري المضيق المنعقد يوم 14 افريل 1988 اجراءات من شانها المساعدة على نمو اكثر انتظاما لهذا القطاع حتى يتسنى له بلوغ الاهداف التي رسمت له في المخطط السابع .

وتتمثل اهم الاجراءات فيما يلي :

ـ اعداد مخطط رئيسي شامل في اقرب وقت للنهوض بالصناعات الغذائية يهدف الى :

* احكام استغلال الطاقات المتوفرة في هذا المجال وذلك عن طريق تعصير التجهيزات بكيفية تخفض من تكاليف الانتاج وتحسن من الانتاجية وتضفي على منتوجاتنا اكثر جودة وتجعلها اقدر على المنافسة في الاسواق العالمية .

* استنباط مشاريع جديدة يمكن انجازها على الامد القصير مع الحرص على اعتماد احدث الطرق العصرية والتكنولوجيات المتطوّرة .

وهذا الاجراء يقتضي تضافر جهود كل العاملين الاقتصاديين .

ـ منح الأولوية لقطاع الصناعات الغذائية في نطاق تخفيف نظام الأداء على القيمة المضافة الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من اول جويلية 1988 واعتبار قطاع الصناعات الغذائية امتدادا

لقطاع الفلاحة واخضاعه لنظام الاداء على القيمة المضافة على النحو التالي :

* اعفاء المنتوجات الحساسة من الاداء على القيمة المضافة (زيت الفيتورة ، تكييف وتعليب المنتوجات الفلاحية) .

* توظيف النسبة الدنيا من الاداء على القيمة المضافة اي 6٪ على المواد الاستهلاكية المتداولة مثل معجون الطماطم والهريسة ومصبرات الاسماك عوضا عن النسبة العادية البالغة 17 ٪ وتوظيف النسبة العادية أي 17 ٪ على المواد الاستهلاكية المتداولة مثل الخضر والغلال المصبرة والاجبان ومعجون الغلال عوضا عن النسبة المرفع فيها والبالغة 29٪ .

* الاسراع باجراء تطهير مالي للمؤسسات التي تشكو صعوبات لتمكينها من الاسهام في النهوض بالقطاع .

3 ـ تنمية قطاع تربية الماشية

يكتسي قطاع تربية الماشية اهمية بالغة في تنمية الفلاحة حيث انه يسهم بنسبة 30٪ من مجموع الانتاج الفلاحي ويمارس هذا النشاط قرابة 200.000 مرب . اما الاهداف التي رسمها المخطط السابع لهذا القطاع فتتمثل في تحقيق تغطية لحاجيات البلاد من الحليب ومشتقاته بنسبة 75٪ في عام 1991 مقابل 54٪ في عام 1986 وكذلك حصر وارداتنا من اللحوم في حدود 9.500 طن في عام 1991 مقابل 16.500 طن في 1986 .

والحكومة ، شعورا منها بضرورة توفير الظروف الملائمة لتطور هذا القطاع حتى يحقق الاهداف المرسومة ، اقرت خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 15 افريل 1988 جملة من التدابير التشجيعية والعملية نذكر منها على وجه الخصوص :

ـ احداث جائزة رئيس الجمهورية تسند لاحسن مرب للماشية

ـ تعبئة كل الموارد العلفية للنهوض بقطاع تربية الماشية وذلك عن طريق :

* توسيع المساحات المخصصة للزراعات العلفية في المناطق السقوية لتبلغ 50.000 هكتارا اي ما يعادل 1/5 المساحات السقوية المتوفرة في البلاد تقريبا .

* مواصلة الجهود من اجل احداث مراع قارة من نوع سجنان تمسح 42.000 هكتارا وذلك في شمال البلاد .

* احداث مراع احتياطية تمسح 16.000 هكتار

- تحسين الحالة الصحية لقطعان الماشية وذلك بـ :

* تشجيع الاطباء البياطرة على الانتصاب على حسابهم الخاص بتمكينهم من الانتفاع بالامتيازات الواردة في المجلة الجديدة للاستثمارات الفلاحية والصيد البحري وعن المشاركة في التربصات التي تنظم لفائدة المحرزين على الشهائد العليا .

* تمكين البياطرة من التزود بالادوية وخزنها للاستعمال عند الحاجة .

- اعداد برنامج للقضاء على اهم الامراض التي تصيب الماشية مثل السل والحمى المالطية .

- تحسين نوعية القطيع وذلك عن طريق :

* مواصلة الحملات المجانية للتعشير الصناعي واسناد منحة تشجيعية للملقحين .

* تشجيع المربين على اقتناء الابقار المحلية الاصيلة غير الهجينة .

- تنقيح القانون الجاري به العمل وذلك :

* باقرار رقابة حازمة على الذبح غير المرخص فيه .

* ضبط احصاء مربي الماشية واحداث بطاقات مربين وتعزيز المراقبة على الاسطبلات

* القضاء في اقرب الاجال على مرض السل

وبالاضافة الى الاجراءات التي سبق ذكرها والرامية الى تنمية قطاع تربية الماشية في مجمله ، فقد حظيت تربية الخيول بعناية خاصة .

الاجراءات المتخذة للنهوض بتربية الخيول

سعيا الى دعم هذا القطاع واعطائه دفعا جديدا تقرر ما يلي :

- ادماج تربية الخيول في الاستراتيجية التنموية الشاملة لقطاع تربية الماشية
- احداث مؤسسة اقتصادية ذات صبغة صناعية وتجارية تسمى المؤسسة القومية لتجويد الخيول » يعهد اليها بتنمية تربية الجياد العربية الاصيلة والجياد البربرية الاصيلة
- تجويد نوعية الخيول باقتناء فحول ممتازة .
- دعم انشطة الهياكل المختصة في هذا الميدان وتأطير المربين وتشريكهم في تنمية القطاع وفي كل الجهود الرامية الى بعث خلايا في المناطق الصالحة لتربية الخيول .
- اعداد وتطبيق برامج تضمن تواجد الجياد العربية الاصيلة في كل الاسواق العالمية واقرار التشجيعات اللازمة لهذا الغرض
- تكثيف المشاركة التونسية في المهرجانات الدولية
- احداث دفتر يضبط نسب الخيول
- ادخال تربية الخيول في المشاريع المندمجة والمنتفعة بالتشجيعات الواردة في مجلة الاستثمارات الفلاحية والصيد البحري .

استراتيجية لاحكام التصرف في المياه

سعيا الى ضمان استغلال محكم للموارد المائية ، اتخذت الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 30 افريل 1988 جملة من الاجراءات والتوصيات التي سيمكن تطبيقها من استعمال رصيدنا من مياه الري بصورة افضل وبالتالي سيسهم في الحد من تاثيرات سنوات الجفاف . ونذكر من ذلك خاصة :

* اجراء دراسة شاملة حول حاجيات البلاد من المياه بعد سنة 2.000 وكذلك الاعمال التي من شانها تغطية هذه الحاجيات .

* الشروع في انجاز السدود المتبقية لنكفل للبلاد افضل استغلال ممكن للموارد المائية المتوفرة . ولهذا الغرض ، ينبغي ان نبني 16 سدا من الان الى عام 2006 ، الامر الذي من شانه ان يوفر كمية اضافية من المياه تقدر بـ 1,1 مليار متر مكعب .

* التنسيق بين اشغال بناء السدود واعمال المحافظة على المياه والتربة وذلك لمقاومة الانجراف من جهة وحماية السدود من تراكم الاوحال فيها من جهة اخرى ، وهو ما يمكن من تمديد فترة استغلالها ،

- تجهيز الابار العميقة الموجودة وغير المستغلة بمضخات ميكانيكية

- ضبط الابار السطحية في اقرب الاجال وتجهيز ما هو منها قابل للتجهيز في اطار ميزانية 1989 .

- القيام باعمال المحافظة على المياه والتربة وذلك لتمكين الموائد المائية الجوفية من تجديد امكانياتها . التخفيف من استغلال طاقات الموائد المائية السطحية مع الابقاء على نفس المساحات السقوية وذلك باعتماد طرق ري تضمن اقتصادا في الماء (مثل طريقة الري قطرة قطرة وطريقة الرش .)

- استغلال كل الطاقات المتوفرة من المياه المستعملة والمصفاة مع اخذ الاحتياطات الصحية اللازمة لدى استعمالها في الري.

- بعث خلية خاصة في مستوى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تعنى بالابار السطحية

- وضع خريطة للموارد المائية على ذمة الولاة حتى يكون حفر الابار السطحية وفق ما تتحمله الموائد المائية .

- ضبط املاك الدولة فيمايخص المياه السطحية والاسباخ اتقاء للتجاوزات

- استغلال المساحات السقوية بصورة افضل وذلك من خلال الاعمال التالية :

* اصلاح البنية الاساسية المائية في المناطق الفلاحية

* تكثيف استعمال مياه الري في فصل الشتاء وخاصة في شمال البلاد بالنسبة الى المزروعات البعلية عادة (الزراعات العلفية والحبوب) .

- اعتماد تعريفة مزدوجة تتمثل في ضبط معلوم قار يسدد مقابل حد ادنى ومعلوم متغير يرتفع وينخفض بحسب الكمية الحقيقية للمياه المستهلكة فوق الحد الادنى غير ان هذه التعريفة لا يقع تطبيقها بالنسبة الى المساحات التي تشكو نقصا في المياه .

- مزيد تنمية الفلاحة السقوية في نطاق المشاريع المندمجة التي تسمح بتحسين نسبة تكثيف الاستغلال الفلاحي للارض بصفة ملحوظة .

- استعمال شبكات الري باكثر احكاما واكثر جدوى من طرف دواوين احياء الاراضي ، مما يمكن من الترفيع في نسبة تكثيف الاستغلال الفلاحي للارض ونسبة استعمال المياه .

- احداث جمعيات ذات مصلحة جماعية تتولى بصورة مباشرة استغلال شبكة الري الموضوعة على ذمتها مع تحملها تكاليف الطاقة والتعهد والصيانة التي تستوجبها الشبكة وتتعهد بتوزيع المياه على المنخرطين فيها .

- حث الفلاحين على ممارسة المناوبة الزراعية وفقا لما اشارت به الدراسات الفلاحية الاقتصادية وذلك بالتدخل في مستوى ضبط تعريفة المياه .

وفي حالة عدم تطبيق المناوبة الفلاحية فانه يمكن التفكير في توظيف التعريفة الكاملة اي سعر التكلفة الحقيقية للماء .

- تشجيع المنتفعين بقطع ارض دولية على احياء اراضيهم وتخطئتهم بالحرمان منها في حالة الاخلال (بيوعات غير قانونية ، ترك واهمال .)
- امكانية مراجعة الاصلاح الزراعي وضبط المساحة القصوى لقطعة الارض الواحدة في مستوى يسمح باحيائها على افضل وجه .

الاستراتيجية الخاصة بتنمية قطاع الصيد البحري

يحتل قطاع الصيد البحري منزلة هامة في الاقتصاد الوطني . وبحكم الموقع الجغرافي لبلادنا (الذي يجعلها على مقربة من السوق الاوروبية) واعتبارا لامتداد السواحل التونسية على طول 1.300 كلم ، فان قطاع الصيد البحري مدعو الى النمو اكثر وذلك بالزيادة في انتاجه والاسهام في الترفيع من حجم الصادرات .

وفي هذا المجال فقد ابقى المخطط السابع لقطاع الصيد البحري نفس نسق التطور الذي حققه هذا القطاع خلال المخطط السادس . وهكذا فانه من المفروض ان يبلغ انتاج الصيد البحري في نهاية المخطط السابع 133.000 طن مقابل 93.000 في عام 1986 وان ترتفع بالتالي قيمة الصادرات الى 100 م.د مقابل 47,4 م.د في عام 1986 .

وقصد بلوغ هذه الاهداف ، وضمان استغلال محكم لموارد البلاد في هذا المجال ، كان قطاع الصيد البحري موضوع دراسة معمقة اثناء مجلس وزاري مضيق انعقد في 19 مارس 1988 وقد وضعت خطة لتنمية هذا القطاع تعتمد الاعمال التالية :

دعم هياكل التأطير وذلك

- ببعث مجلس قومي للبحث الاقيانوسي ينسق بين انشطة كل الهياكل المعنية بقطاع الصيد البحري (المعاهد العليا - الادارة - اصحاب المهنة)

- بدعم البحث العلمي في ميدان الصيد البحري بهدف :
* ضبط وتقييم الثروة السمكية كمّا وكيفا
* اعتماد التقنيات الحديثة والملائمة للصيد البحري وذلك بتجهيز معهد علوم البحار والصيد البحري في نطاق التعاون الدولي بسفينة خاصة بالبحوث الاقيانوسية تساعده على القيام بالاستكشافات والدراسات المعمقة .
- دعم المندوبية العامة للصيد البحري عن طريق تنقيح قانونها الاساسي وذلك بتمكينها من اداء مهمتها المتمثلة في صيانة وتعهد موانى الصيد البحري بأكثر مرونة .

المحافظة على الثروة السمكية ، وذلك بـ :

- دعم وسائل المراقبة بحرا وبرا
- اصدار قانون اساسي لحرس الصيد البحري
- احداث هيئات قضائية محلية بصفاقس وقابس مختصة في النظر في القضايا المتعلقة بمخالفة التشريعات والتراتيب البحرية .
- اعداد برنامج عمل في اقرب الاجال لمقاومة التلوث في خليج قابس في مختلف اشكاله .

تنمية الانتاج وذلك بـ :

- التشجيع على انتاج السمك الازرق بـ :
* ضبط سعر ادنى في مستوى التحويل
* توسيع شبكة مراكز تسويق السمك الازرق داخل كل ولايات الجمهورية .
* مواصلة العمل بالسياسة التشجيعية الخاصة بوحدات التحويل .

* مراجعة الاحكام الجبائية الخاصة بتحويل منتوجات الصيد البحري .
- تشجيع تربية السمك في البحيرات الداخلية والسدود مع اعتبار مقاييس المردودية ، والنهوض بالصادرات واحداث مواطن الشغل .
وفي هذا الصدد فانه يتعين :
* تشجيع الاستثمار في اطار مؤسسات عائلية أو مؤسسات صناعية كبرى :
- انشاء ثلاثة مراكز لتربية السمك بمدنين وبنزرت وباجة
- تشجيع الصيد الساحلي في عرض ولايات بنزرت وباجة وجندوبة التي لا تستغل ثرواتها السمكية على الوجه الاكمل . ولهذا الغرض تقرر :
* الترفيع من 20٪ الى 30٪ في المنحة المسندة بعنوان اقتناء الكركارات
* التخفيض بنسبة 50٪ من مقدار المعاليم الموظفة بعنوان الخدمات التي تقدمها المواني لفائدة الصيادين .
* الترفيع من منحة المحروقات المخصصة لمساعدة الصيادين والتي ستكون بـ78 مليما للتر مقابل 28 مليما في السابق

إعادة هيكلة الديوان القومي للصيد البحري :

بتوجيهه نحو الانشطة التي لا يوفي القطاع الخاص فيها بالمهمة على الوجه المطلوب مع محاولة تسوية المشاكل الاجتماعية التي ستطرح .

اصلاح اوضاع الشركات المختلطة وذلك بـ :

- تصفية الشركة التونسية الإيطالية للصيد البحري وتشجيع الخواص من البلدين على انشاء شركات مختلطة قادرة على الوفاء بالمطلوب .

- مواصلة الاعمال التي شرع فيها والهادفة الى تحسين ظروف عمل الشركة التونسية الموريتانية للصيد البحري ورفع مردوديتها بالاعتماد على امكانياتها المالية والقروض البنكية التي حصلت عليها او التي ينبغي البحث عنها وكذلك بالاستفادة من الامتيازات التي منحت اياها من جانب الطرف الموريتاني .

- اعادة تنشيط الشركة التونسية الليبية مع تشجيع الخواص من القطرين على تكوين شركات مختلطة في مختلف مجالات الصيد البحري .

6 - خطط بصدد الاعداد :

بالاضافة الى الخطط التي اعتمدتها الحكومة او التي تسير في طريقها الى التطبيق فان استراتيجيات اخرى هي بصدد الاعداد من قبل مصالح وزارة الفلاحة . ويتعلق الامر باستراتيجيات المكننة (الميكنة) وزراعة الحبوب التى ستعرض على نظر الحكومة في الأسابيع القريبة القادمة وكذلك الشأن بالنسبة الى خطط تنمية تخص البحث العلمي والارشاد الفلاحي وصناعة الحليب والقرض الفلاحي والبذور .

نشريات وزارة الاعلام ـ تونس

1988

شركة فنون الرسم والنشر والصحافة